الأمم المتحدة

A/C.2/65/L.37

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 November 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون
اللجنة الثانية
البند ١٩ من جدول الأعمال
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

اليمن*: مشروع قرار

الآليات الابتكارية لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١]، ونتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢]، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٣] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٥]،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

(٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

101110 101110 10-62986 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٦]،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[٧]،

وإذ تحيط علماً بالحدث غير الرسمي الذي عقدته الجمعية العامة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بشأن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية عملاً بالقرار ١٩٣/٦٤،

وإذ تسلم بإمكانية إسهام مصادر التمويل المبتكرة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تحيط علماً بالأعمال الجارية بشأن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية،

١ - **تؤكد من جديد** أن تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية أمر جوهري بالنسبة لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتدعو إلى الوفاء السريع بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو في سياق توافق آراء مونتيري[٢] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٥]، بما في ذلك توفير السيولة قصيرة الأجل، وتمويل التنمية على المدى الطويل وتقديم المنح لتلبية احتياجات التنمية في البلدان النامية؛

٢ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك هدف تخصيص نسبة تتراوح من ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، على أن تفعل ذلك، وتدعو إلى وضع جداول زمنية واضحة وشفافة ضمن عمليات البلدان المتقدمة النمو لدى تخصيص ميزانياتها الوطنية بهدف بلوغ مستوى لا يقل عن نسبة ٠,٥ في المائة تخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠ ونسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، على أبعد تقدير؛

٣ - **تؤكد** أن آليات التمويل الابتكارية يمكن أن تقدم إسهاماً إيجابياً في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية من أجل التنمية على أساس مستقر ويمكن التنبؤ به وطوعي؛

---

(٦) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٧) انظر القرار ١/٦٥.

٤ - **تكرر التأكيد** على أن هذا التمويل ينبغي صرفه وفقاً لأولويات البلدان النامية، وألا يشكل عبئا لا مبرر له على تلك البلدان، كما ينبغي ألا يحل محل المصادر التقليدية لتمويل التنمية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، وألا يؤثر سلباً على مستواها؛

٥ - **تخص بالذكر** التقدم الكبير الذي تحقق حتى الآن فيما يتعلق بالمصادر الابتكارية لتمويل التنمية، وتؤكد على أهمية تعزيز المبادرات الراهنة واستحداث آليات جديدة، حسب الاقتضاء، بغية توفير موارد إضافية ومستقرة وتكميلية للتمويل التقليدي للتنمية؛

٦ - **تقرر** عقد اجتماع للجنة الثانية التابعة للجمعية العامة خلال الدورة السادسة والستين للنظر في مسألة الآليات الابتكارية لتمويل التنمية؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً يسبر فيه كافة الآثار الحالية والمحتملة التي تترتب على الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، وأن يأخذ في الاعتبار أن هذه الآليات ينبغي أن تكون ذات طابع طوعي وألا تشكل عبئاً لا مبرر له على البلدان النامية.